موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية في العراق 1939-1958

دراسة تاريخية

علي طاهر تركي الحلي

جامعة كربلاء – كلية التربية

التمهيد :-

شهد العراق نموا ملحوظاً في حركة التعليم منذ ان اصبح مدحت باشا واليا على العراق (1869–1872) ، اذ كان لإعماله الجليلة اثرا واضحا في ذلك المجال ، كما اخذ يشهد بعد عام 1908 توسعا كبيرا في تاسيس المدارس وارسال البعثات العلمية مع وجود معاناة ابقت التعليم مقصورا ومحدودا ولا تتجاوز نسبة المتعلمين في احسن الاحوال 9% فقط .

وبعد تشكيل الحكومة العراقية في 23 اب 1921 ، سعت وزارة المعارف العراقية من خلال النخبة الوزارة التي تسنمت مهام الوزارة مثل السيد محمد مهدي بحر العلوم والسيد هبة الدين الشهرستاني وغيرهم ، الى ارساء قواعد واسس التعليم الصحيحة في البلاد من اجل النهوض والرقي الى مصافي الدول المتقدمة .

يدرك المتتبع لمناقشات اعضاء المجلس النيابي خلال الدورات الانتخابية الثمان(اطار البحث) ان موضوع التعليم ياتي في مقدمة تطلعاتهم ، حيث لم يفوت النواب فرصة الا واستغلوها ليؤكدوا على ان التعليم من الاسس المهمة لبناء المجتمع وتطوره ، لذا نجدهم قد اخذ النواب يناقشون كل شاردة وواردة في هذا الموضوع قبل تشريع القوانين واللوائح أو الإجراءات الحكومية المتعلقة بهما .

تكون البحث من هذا التمهيد واربعة مباحث تناول اولها استعراض تاريخي لواقع التعليم في العراق خلال مدة البحث 1939–1958، في حين سلط المبحث الثاني الضوء على الموقف من النظام الإداري والمالي لوزارة المعارف ، في الوقت الذي عرج المبحث الثالث على الموقف من مناهج التعليم في مختلف المراحل ، و عالج المبحث الرابع الموقف النيابي من مشروع الجامعة والبعثات العلمية .

تنوعت مضان البحث بتنوع المعالجات المتناولة ركز الجزء الاعم الاغلب منها على محاضر المجلس النيابي ومصادر وثائقية اخرى متمنياً من الله السداد والموفقية .

المبحث الاول

واقع التعليم في العراق 1939–1958.

اندلعت الحرب العالمية الثانية لتخلف نتائج سلبية كبيرة في مختلف النشاطات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية في العراق ونالت مؤسسات التربية والتعليم نصيبها من ذلك التدهور فكان ماحدث

بمثابة انتكاسة في عملية سير التعليم ،حيث اكتنفته "**عقبات كثيرة**" و"**مصاعب جمة**" [1] ، شكلت بمجملها هاجسا أرق اصحاب السلطة التشريعية (النواب)، لعل ابرز تلك المشاكل تمثلت بنقص الكادر التعليمي وقلة المستلزمات المدرسية من أبنية ومقاعد وكتب دراسية[2]، يضاف اليها سعي السلطات البريطانية خاصة بعد فشل حركة مايس عام 1941 الى تغيير المناهج الدراسية وخصوصا كتب التاريخ التي لاحظت ان فيها توجه قومي يدعو الى وحدة الامة العربية وتحرير اراضيها من السيطرة الاستعمارية، وما لها من دور في اثارة كراهية البريطانيين في نفوس الطلبة حيث اعترف السفير البريطاني في العراق كورنواليس بخطورة هذه المناهج ووصف التعليم "**بانه كان مركزا للاهتياج الذي يقف ضد بريطانيا**"[3] الامر الذي استجابت له وزارة نوري السعيد السادسة(9 تشرين الاول 1941–3 تشرين الاول 1942) فشكلت لجنة[4] ضمت اشخاصا من ذوي الاتجاهات البعيدة عن الافكار القومية برئاسة المستشار البريطاني هملي[5] لاعادة النظر في المناهج الدراسية[6]، كما عملت الوزارة على الغاء عقود المدرسين العرب من مصريين وسوريين وفلسطينيين خشية اثارتهم للمشاعر القومية الامر الذي زاد من ازمة الشواغر التدريسية التي تعاني منها المدارس اصلاً [7] .

تتعهد وزارة المعارف بالانفاق على جميع مؤسسات التعليم الرسمي في البلاد كالمدارس والمعاهد والكليات والبعثات العلمية بالاضافة الى المؤسسات الثقافية الاخرى التابعة للوزارة كمديرية الاثار والمجمع العلمي العراقي والملحقيات الثقافية خارج العراق،فضلا لما تقدمه من دعم مادي للمدارس الاهلية والحملات الخاصة بمحو الامية [8] .

---

(1) ستيفن همسلي لونكريك العراق الحديث من سنة 1900 – 1950 ، ترجمة سليم طه التكريتي ،(بغـــداد: دار الفجـــر ، 1988)، ج2 ، ص626.

(2) محمد حسين الزبيدي ،التربية والتعليم، بحث منشور في موسوعة حضارة العراق، (بغداد:دار الحرية للطبع والنشر ،1984)،ج2، ص295.

(3) تقرير السفير البريطاني كورنواليس بمناسبة انتهاء عمله في العراق المرقم 134 في 30 اذار 1945: نقلا عن رشا هشام جميل العاني، الاثـــار الأجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق 1939–1945، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد،1999) ،ص69.

(4) ضمت اللجنة كل من الاستاذ صادق جوهر من مصر و حسن احمد السلمان من البصرة وعبد الفتاح ابراهيم من بغداد . للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج6،ص89.

(5) البوفسور همفي : استاذ التربية وعلم النفس بمعهد التربية بجامعة لندن ، عمل في العراق عام 1941 كمفتش مختص باللغة الأنكليزية، ثم غادر العراق الى تركيا فمصر ليعود للعراق بعد حركة مايس 1941 ويعمل بوظيفة مستشار في وزارة المعارف حيث لعب دوراً اساســياً في توجيــه سياسة التربية والتعليم في العراق خلال الحرب العلمية الثانية.للتفاصيل ينظر :حسن الدجيلي ،تقدم التعلــيم العــالي في بغــداد،(بغداد:مطبعــة الارشاد،1963)،ص131–133 .

(6) حول المقترحات التي تمخضت عنها اعمال لجنة همفي ينظر:غازي دحام فهد المرسومي،التعليم في العراق 1932–1945 دراســة تاريخيــة، رسالة ماجستير،(جامعة بغداد: كلية الاداب،1986) ،ص118–120.

(7)سعاد رؤوف شير محمد ، المصدر السابق ، ص169 ؛ صالح محمد حاتم ، تطور التعليم في العراق 1945–1958 دراسة تاريخية، اطروحــة دكتوراه،(جامعة بغداد:كلية الاداب ،1994) ،ص69.

(8) كان في العراق خلال مدة البحث بالاضافة الى المدارس الرسمية للدولة مدارس اخرى يديرها مواطنون عراقيون من الافراد والهيئات ، وهــي ملزمة باتباع انظمة وقوانين وزارة المعارف وخاضعة الى مراقبتها مراقبة تامة . د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمــة (قانون المعارف رقم 57 لسنة 1940)، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1941)، ص352.

وانطلاقاً من مسؤولية وزارة المعارف في الارتقاء بالمستوى الثقافي والخلقي للشعب، ورفع امكانياته العلمية،عمدت الحكومات المتعاقبة على رفع ميزانية المعارف وكما هو وارد في الجدول رقم(1)، بما يتلائم مع الزيادة المستمرة في نمو السكان ،الا ان هناك عدة معوقات حالت دون جاهزية الوزارة من اكمال جميع متطلبات المؤسسات التعليمية، لعل ابرزها سوء الاوضاع الاقتصادية[1] والإجتماعية[2] والسياسية[3] التي مرت بها البلاد.

ومن الجدير بالذكر ان مخصصات ميزانية وزارة المعارف كانت تزيد على جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى باستثناء وزارتي الداخلية والدفاع،الامر الذي عده بعض المتخصصين اهتماما كبيرا ومسؤولاً من قبل الحكومة[4]، في حين ان الباحث يرى وبالرغم من الزيادة المطردة لميزانية وزارة المعارف الا انها لم تف بالأغراض الطموحة التي كانت تخطر ببال النخبة المثقفة من أعضاء المجلس النيابي والتي سنأتي على طروحاتهم في هذا المجال.

تعددت نشاطات وزارة المعارف خلال مدة البحث والتي ترمي من خلالها الى الارتقاء بالمهمة الموكلة اليها والمتمثلة بإعداد أجيال تلتمس من الثقافة والوعي والتقدم العلمي اساس لبناء البلاد التي انهكها طول الجهل، وقد سلط الباحث الضوء على ركنين اساسيين لبيان جهود الوزارة ،وهما القوانين واللوائح ، واللجان والبعثات حيث اضطلعت وزارة المعارف بإصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تعمل على رسم خارطة الطريق أمام مسيرة النهوض والبناء للمؤسسات التعليمية لعل ابرز تلك القوانين والتشريعات هي **قانون المعارف رقم 57 لسنة 1940**[5]، وهو من القوانين المهمة في مسيرة وزارة المعارف منذ تاسيس الدولة العراقية عام 1921 حيث انه ساهم في تثبيت اركان الاستقلال الثقافي للتعليم في العراق، كما انه يمثل مظهر من مظاهر الاصرار الوطني للعراقيين في رفضهم لاي نوع من انواع التسلط الاجنبي ،حيث نصت المادة الأولى من القانون:

"**ان من واجبات وزارة المعارف هي تاسيس المدارس الحكومية وادارتها ومراقبة المدارس الاهلية والاجنبية وتوجيهها نحو الاهداف العامة التي تسير عليها المدارس الحكومية وتنظيم شؤون الشباب والعناية بالفنون الجميلة وتشجيع الحركات العلمية والادبية ونشر الثقافة العامة وازالة الامية**" [6] .

([1]) للوقوف على اثر الاوضاع الاقتصادية التي مر بها العراق على سير العملية التعليمية ينظر:مصدق جميل ،التعليم والتنمية الاقتصادية ،(بغداد: دار الرشيد،1981) .

([2]) للتفاصيل حول اثر المعضلات الأجتماعية والمتغيرات السكانية على تطور التعليم في العراق ينظر على سبيل المثال:صالح فليح حسن ،جغرافية التعليم الابتدائي في العراق،(بغداد: مطبعة دار السلام،1979)،ص204-209؛ جميل صلبيا، مستقبل التربية في العالم العربي ،(بيروت: مكتبة الفكر الجامعي،1967) ،ص205.

([3]) حول اثر الازمات ألسياسية على نمو التعليم ينظر على سبيل المثال: مسارع الراوي، نحو استراتيجية جديدة للتعليم قي العراق ،(القاهرة:مطبعة التقدم،1974) ،ص32 .

([4]) على سبيل المثال الدكتور صالح محمد حاتم ،المصدر السابق ،ص71.

([5]) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم 311/1902 ، الانظمة والقوانين ، 1\1\1938--18\3\1942.

([6]) د.ك.و،الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة (قانون المعارف رقم 57 لسنة 1940)، المصدر السابق ، ص352.

ويلاحظ من هذا الاقتباس بان هذا القانون ضمن الاشراف على كافة المدارس الحكومية والاهلية والاجنبية حيث كان البعض من هذه المدارس يمارس نشاطات لاتتفق مع مصالح العراق الوطنية والقومية[1]، كما لم يصادق على القانون الوصي عبد الاله وذلك لعدم ارتياحه لشمول القانون المدارس الامريكية والبريطانية[2]،الا ان جهود بعض الساسة المتحمسين لفكرة القانون في اقناع الوصي بالعدول عن رغبته اتت ثمارها بعد ان وافق الوصي على المصادقة [3].

وشكلت وزارة المعارف العديد من اللجان التي من شانها تناول القصور الحاصل في منهج او مؤسسة تربوية او هيكل اداري اوتعليمي مراد اعادة النظر فيه من اجل اصدار التوجيهات والتعديلات المتناغمة مع حاجة المسيرة العليمية وكما ورد في ملفات وزارة المعارف على سبيل المثال لجنة(المناهج العامة والتدريسات)عام 1945 والتي اضطلعت بمهمة مراقبة تطبيق المناهج الدراسية في المدارس، وترفع من حين لاخر تقاريرها عن المشاكل التي تجابه تدريسها[4] ، ولجنة مشروع العشر سنوات عام 1946 والتي حددت مهمتها باعادة النظر في تنظيم الجهاز التربوي و تطوير النظام التعليمي في العراق خلال العشر سنوات التالية من تاريخ تاليفها[5].

واستأنست وزارة المعارف ولاكثر من مرة بتقارير الخبراء الاجانب الذين توالت دعوتهم الى العراق للنظر في المشاكل التي تعتري الجهاز التعليمي من مناهج وتنظيم اداري ....، فعلى سبيل المثال استعانت الوزارة بمدير معارف منطقة يوركشاير (فيكتور كلارك) لدراسة مدى امكانية تطبيق التعليم الإلزامي في العراق ، حيث اثمرت جهوده عن التوصل الى عدم امكانية تطبيق التعليم الالزامي في العراق و أعتبره "**ضرب من الخيال لا يقوم على الواقع**" ، ووجد بان جملة عوامل اقتصادية وإجتماعية وسياسية والتي اسماها مجتمعةً بـــ" **معضلة الادارة المركزية**" التي تحول بين الواقع والرغبة بتطبيق التعـــليم الالزامي في العراق[6].

كانت وزارة المعارف هي التي تقوم بإنشاء المدارس والأشراف عليها،إلا انه في عام 1951 صدر نظام إدارة المدارس الابتدائية المحلية رقم 38 لسنة 1951،وبموجب هذا النظام أصبحت الإدارة المحلية في الألوية مسؤولة عن نشر التعليم الابتدائي وتأسيس المدارس اللازمة وادارتها والأشراف عليها وفق أحكام قانون المعارف العامة والأنظمة الصادرة بموجبه،وتعد جميع المدارس الابتدائية بما فيها رياض الأطفال

([1]) للتفاصيل حول هذا الموضوع ينظر:فاضل البراك، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق ، (بغداد: دار الرشيد، 1984) .

([2]) عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال الى الاستقلال ، (بغداد: مطبعة العاني، 1967)، ص157.

([2]) سافر كل من رشيد عالي الكيلاني و نوري السعيد وطه الهاشمي الى مصيف صلاح الدين لاقناع الوص على تصديق القانون حيث كان الوصي يصطاف هناك واوضح ان سبب رفضه هو رفض الحكومة طلب مدير كلية فكتوريا في الاسكندرية بفتح ثانوية مسائية في العراق غير ان الوفد بين رفضه القاطع للتساهل مع المدارس الاجنبية ، واخيرا تمكن كل من فهمي سعيد ومحمود سليمان وكامل شبيب على جعل الوصي يصادق على القانون :طه الهاشمي، المصدر السابق ، ص357-358 ؛ عبد الرحمن البزاز ، المصدر السابق ، ص157.

(3) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، ملفة رقم 32120/35 ، اللجنة العامة للمناهج لسنة 1945-1946، 1945/9/1، و1.

(4) صالح محمد حاتم ، المصدر السابق، ص81.

([5]) محمد سعيد ابو طالب ، تطور البحث التربوي من اجل التخطيط للتعليم الابتدائي في العراق خلال الفترة 1922-1972 ،(د.ك ، د.م ، 1974) ، ص27 .

المؤسسة من وزارة المعارف في كل لواء تابعة لادارة اللواء المحلية، وينقل معلموها ومعلماتها كل إلى تلك الإدارة مع مراعاة أحكام قانون الخدمة التعليمية، ومن سلبيات هذا النظام انه عرقل سير العملية التعليمية لخضوعها لجهات غير مختصة مع زيادة التعقيد وضياع المسؤولية وجعل موظفي المعارف تحت رحمة موظفي الإدارة المحلية(6) .

ومن الآفات الخطيرة التي عانى منها العراق في العهد الملكي هي انتشار الأمية التي تعد من اكبر معوقات التنمية في جميع مجالاتها ، حيث يعد الباحثين ان الامية " **ظاهرة إجتماعية مركبة تؤثر على الأفراد والمجتمع في وقت واحد ومحصلتها التخلف الشامل في جميع النواحي**"[1] (1)، فالأمية ليست مجرد الجهل بالقراءة والكتابة إنما هي أمية المجتمع والتي تعرف بالأمية الحضارية ، أي ممارسة الأساليب والاتجاهات والعلاقات والنظم الإجتماعية المتخلفة مما يعرقل ويؤخر عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية ، ولقد أدت عدة عوامل دورها في انتشار الأمية في العراق منها الاقتصادية والسياسية والإجتماعية (2).

حاولت الحكومة معالجة هذه الظاهرة من خلال فتح صفوف لمحو الامية ، وتنظيم محاضرات عامة في إنحاء مختلفة من البلاد ضمن حملة واسعة في هذا المجال ، وفي عام 1939 تولت وزارة المعارف آنذاك إدارة هذه الحملة فعملت تدريجياً خلال عشر سنوات على توسيع هذا العمل بافتتاح فصول مسائية في عدد من المدارس الابتدائية حتى بلغ عدد الملتحقين بها في عام 1939 أكثر من (16,000 ألف طالب) ، وقد أدى قيام الحرب العالمية الثانية إلى ضعف الحركة وقلة عدد الطلبة بها ، فلم تتوصل هذه المحاولات إلى محو أو خفض نسبة الأمية ، وذلك لعدم التوازن بين معدلات النمو السكاني ومعدلات نمو الالتحاق في التعليم، الأمر الذي أدى إلى إضافة إعداد كبيرة من الأميين سنوياً وأصبح من المتعذر القضاء على الأمية بأساليب العمل البسيطة التي كانت متبعة في ذلك الوقت ، وبقي العمل تقليدياً في مجال محو الأمية وتعليم الكبار خلال فترة الخمسينات التي سادتها نشاطات التربية الاساسية كما إن غياب التخطيط المدروس كان أحد الأسباب التي أدت إلى عدم التوصل إلى نتائج مهمة (3).

كما إن الحكومة درست مشروع التعليم الإلزامي في العراق منذ الثلاثينات ، وخلال عام 1946 قدمت لجنة مختصة (مشروع العشر سنوات) وضحت فيه الصعوبات التي تحول دون تعميم التعليم وتطبيق الزاميته والتي من بينها ، فقر السكان وعدم استقرارهم وضعف تعاون سلطات الدولة الإدارية والقضائية والمتنفذين من الشيوخ والإقطاعيين فضلا عن انعدام تأمين السكن المناسب للمعلمين في القرى والأرياف ، كما قامت الحكومة باستدعاء أحد خبراء اليونسكو في عام 1956 – 1957 ، وهو (هيوبرت هندرسن) حيث قدم تحليلاً لواقع التعليم في العراق فيما يخص عدد التلاميذ والمعلمين ومعاهد إعداد المعلمين والمباني المدرسية وتمويل التعليم ومحتوى الدراسة والكتب ، وفي ضوء ذلك التحليل للنظام التعليمي وبيان نواحي

---

(6) عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ج1، ص55 .

(1) نجلاء عبد الوهاب احمد ، دراسة مشكلة الأمية والتخطيط لمحوها باستخدام الطرائق الإحصائية ، رسالة ماجستير ،(جامعة بغداد : كلية الإدارة والاقتصاد ، 1977) ، ص17-21 .

(2) عبد الرزاق الهلالي ، نظرات في إصلاح الريف ، ط2،(بيروت: دار الكشاف للنشر والطباعة ، 1950) ، ص40-42 .

(3) سعيد حميد سعيد واخرون ، واقع العمل في مجال محو الامية في الجمهورية العراقية بعد ثورة 17-30 تموز التقدمية، (بغداد: د.م ، 1977) ، ص1.

القوة والضعف فيه قدم مقترحات لرفع مستوى التعليم وتحسينه من الناحية النوعية مع خطة لتعميم التعليم والزاميته [1] .

المبحث الثاني

الموقف من النظام الإداري والمالي لوزارة المعارف

شرعت الحكومة العراقية خلال العهد الملكي بأصدار العديد من القوانين التي تحدد مسار العملية التعليمية كما مر بنا سابقاً ، كان قانون المعارف الذي اصدرته الوزارة عام 1940 ، احد ابرز تلك القوانين التي حضت بمناقشة وتحليل النخبة النيابية بغية الوصول الى اكبر قدر من التنظيم الذي يكفل للتعليم ومريديه التطور والارتقاء الى مستوى الطموح ... فقد اثنى النائب جمال المفتي (الموصل) [2] على وزارة المعارف لأصدارها هذا القانون الذي تضمن عدة مستجدات وجدها ضرورية وجاءت متماشية مع حاجة البلاد بمقاييس الزمان والمكان ، حيث اكد النائب بان اكثر المواد التي جلبت انتباهه هي المتعلقة بـ " **مراقبة المدارس الاجنبية والاهلية**" بما يكفل بسط سيطرة الحكومة على هذه المدارس وتوجيه النشي الجديد بما يتفق مع اهداف البلاد[3]، ويرى الباحث بان التشديد على مركزية التعليم يساعد بدرجة كبيرة على عدم احتمالية انتشار بذور المبادئ التي قد لاتتفق مع التوجهات والمثل العليا التي تهدف الوزارة الى تحقيقها في البلاد.

ودعى كل من النائب عز الدين النقيب (ديالى) والنائب عبد القادر السياب (البصرة) [4] في مداخلة يلتمس منها الباحث احساس وطني وقومي واضح ، الى عدم اقتصار قانون المعارف بمراقبة المدارس الاجنبية وحسب بل ان يكون فتح تلك المدارس "**بالمقابلة**" ، ففي حال اغلاق احدى تلك الدول لاي مدرسة عراقية موجودة في اراضيها ، تقوم الحكومة العراقية باغلاق مدارس ذلك البلد ، مشيرين الى ماقامت به ايران من اغلاق للمدارس العراقية في مدينة المحمرة [5] ، فأرادوا الحفاظ على كرامة المملكة العراقية ومعاملة من اغلق مدارسها بالمثل ، علاوة على اعلاء شأن اللغة العربية التي اخذت بالتراجع في تلك المدة[6].

وأيد النائب حسن السهيل (بغداد) في مداخلة مختصرة ماذهب اليه زميله فريق المزهر من ان لا ضير من دخول الطلبة العراقيين الى المدارس الاجنبية طالما وجدت عليها رقابة الحكومة ، فيقول واصفاً تلك

([4]) خالد سلمان احمد العبيدي ، تقويم التعليم الإلزامي في العراق ، رسالة ماجستير ،(جامعة بغداد: كلية التربية ، 1982)، ص26-28 .

(2) للتفاصيل عن دور نواب الموصل في المجلس النيابي ينظر: عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925-1958، اطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل : كلية الاداب، 1939) .

(3) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية التاسعة، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1939، الجلسة 27، 18نيسان1940 ،(بغداد: مطبعة الحكومة،1940)، ص411.

(4) للتفاصيل عن دور نواب البصرة في المجلس النيابي ينظر: حميد رزاق نعمة الموسوي، دور نواب البصرة في المجلس النيابي 1925-1958، اطروحة دكتوراه، (جامعة البصرة: كلية الاداب، 1997) .

(5)محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية التاسعة، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1939، الجلسة 27، المصدر السابق، ص411-412.

(6) للتفاصيل عن اجراءات الحكومة الايرانية فيما يخص حصر التعليم باللغة الفارسية في المناطق التي يتواجد فيها العرب ينظر: علي نعمة الحلو ، الاحواز ثوراتها وتنظيماتها 1914-1966، (النجف: مطبعة الغري، 1969) ، ج5، ص82-86.

المدارس "**فهم يستفاد منهم ولا يخشى ضررهم كمثل من يشتغل داخل بيتك فانك لاتخاف دسائسه**" [1] ، الأمر الذي لايوافقه الباحث عليه حيث ان تلك المدارس طالما وجدت موطئ قدم لها داخل البلاد ، قد يكون من الممكن ان تفوق دسائسها ان وجدت مقدرتنا في الكشف عنها على اقل تقدير في الوقت المناسب .

وقد لاقت مداخلات النواب الاهتمام الكامل من قبل وزير المعارف صادق البصام[2] الذي اكد لهم اهتمام وزارته بكل المواضيع التي تم طرحها ، مشيراً الى ان الوزارة بالفعل اهتمت بتقوية نظام الفتوة وتوسعت باعطاء اجازات الكتاتيب التي اعتبرتها مدارس اهلية ،والاهتمام بالدروس الدينية وتخصيص دروس اسبوعية خاصة بالدروس الدينية، علاوةً على التماشي مع أغلب الدول التي تضع رقابة مشددة على المدارس الاجنبية حفاظاً منها على تربية النشئ الجديد [3] .

لم تخلوا محاضر مجلس النواب بأغلبية إجتماعاتها من جلسات بعينها خصصت لمناقشة الميزانية العامة لمختلف السنوات مستعرضين خلالها (الحكومة والنواب) أهم القنوات الأساسية التي تذهب إليها ميزانية الدولة وحسب أهميتها، مركزين اهتمامهم بالنسبة للنواب على ضرورة تقديم وزارة المعارف على غيراها من الوزارات والمؤسسات الأخرى لقناعة تامة منهم بان مؤسسات المعارف هي الخلاصة النهائية التي تتفرع منها كل ما يهم مستقبل البلاد من باقي الوزارات ، ولما لمسوه من تواضع تلك الميزانية اذا ما قيست بمجموع ميزانية الدولة ، وعلى أساس من هذا الفهم سجل النواب وعلى مدار إجتماعات المجلس مداخلات تضمنت النظر في ميزانية المعارف والعمل على زيادتها بما يتناسب والدور المناط بهذا الكيان الحيوي ، ففي معرض مناقشة الميزانية العامة للسنة المالية 1943 قارن النائب مولود مخلص (بغداد) وبتعبير نقدي لاذع في الإجتماع الأعتيادي لسنة 1942، بين مايصرف على "**علف الحيوانات**" التي يستخدمها الجيش والتي قدرت مبالغها بـ440 الف دينار ، يضاف اليها نفس المبلغ لمداواتها ، في الوقت الذي لايعدوا جميع مايصرف على " **المدارس الابتدائية** " اكثر من 550 الف دينار ، وهذا يعني ان الميزانية المخصصة للمدارس الابتدائية في كل العراق لاتصل الى ماهو مخصص لعلف الحيوان [4]، في مقارنة وجد الباحث ان النائب قد اجاد في اختيار ما يقارن به وهي الحيوانات لما لها من وقع كبير اراد من خلالها ان يقول للحكومة هل يجوز ان يكون حال الحيوان افضل من حال المدارس من حيث التخصيصات المالية .

---

(1) المصدر نفسه ، ص413.

(2) صادق البصام(1897-1960): سياسي ووزير، ولد في بغداد واكمل دراسته فيها، التحق بالكلية العسكرية في اسطنبول وتخرج منها، عاد الى بغداد ليعمل في التجارة والتدريس، تولى رئاسة تحرير جريدة الوقائع العراقية ، عمل وزيراً للمعارف ونائباً في مجلسي النواب والعيان ولاكثر من دورة ، توفي بالسكتة القلبية ودفن في النجف الاشرف. للتفاصيل ينظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1941، (بغداد: مطبعة الحكومة ، 1941)، ص16؛ حيدر طالب حسين الهاشمي، صادق البصام ودوره ألسياسي في العراق، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد، 2000) .

(3) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية التاسعة، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1939، الجلسة 27 في 18نيسان1940 ، المصدر السابق ، ص414.

(4) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية التاسعة ،الأجتماع الأعتيادي لسنة 1942، الجلسة 34 في5 نيسان 1943،(بغداد: مطبعة الحكومة،1943) ،ص301.

وأشكل جعفر حمندي (بغداد) على وزارة المعارف مسألة تناقص الميزانية سنة بعد أخرى ، الأمر الذي عده النائب " **مخالف للمبدأ الذي تأسست من اجله المعارف**" كتعميم الثقافة وتوسيع المدارس ...[1] ، في حين اراد النائب اسماعيل الغانم (بغداد) إحراج وزير المعارف عن طريق اجراء مقارنة بين مايصرف على "**المعارف**" وما يصرف على "**مديرية الشرطة العامة**" ، ففي الوقت الذي لم تزيد فيه ميزانية الأولى على 8% في عام 1948 ، فأن الاخيرة تحصل على 8،8% من الميزانية العامة [2] ، وهذا ان دل على شئ انما يدل على ان العراق "**دولة بوليس**"، معبراً عن عتبه على وزير المعارف الذي رضي بان تكون ميزانية وزارته اقل من ميزانية مدير الشرطة العام ، في الوقت الذي يعيش فيه ما نسبته 95% من سكان البلاد في " **ظلام الجهل**"[3].

كما لم تسجل الحكومة أي رد يذكر على طروحات النواب بشأن الميزانية مما حدى بإسماعيل الغانم (بغداد) ان يكرر ماقاله زملائه النواب ، مقدماً شواهد ودلائل يجدها الباحث كفيلة بان تحرك مشاعر اقسى الحكومات قلبا وتوجها نحو الغاية والقصد ...الا وهي الارتقاء بالمستوى الثقافي من خلال التعليم ، حيث يقول في نقده لمصروفات الميزانية العامة " **ان بلادنا في حالة مؤسفة من الجهل ، ولو اننا صرفنا المبالغ التي صرفت على المصالح التافهة منذ سنة 1921 وحتى اليوم لكان لدينا الان ضعف عدد المدارس وجامعتان على الاقل** " ،معللا السبب وبحسب رأيه هو تلاعب الأيادي الاجنبية وتحكمها وخططها "**جعلتنا لانعير لنشر العلم الا القليل من الاهتمام**" ... كما استغرب النائب "**الشحة** " و "**البخل**" التي ميزت وزير المالية اثناء مناقشته لائحة الميزانية العامة المخصصة للمعارف ولتي لم تلائم في احسن حالاتها طموح المتخصصين والمهتمين بشؤون التعليم، في الوقت الذي سجل فيه النائب تبذيراً في تخصيصات الميزانية في نواحي السكك الحديد و الميناء ، الذين اعطوا "**اكثر مما يستحقون**" بحسب وصف الغانم الذي ارتأى اخيراً وبعبارة ذات دويُ قوي ان يسمي المعلمين والتلاميذ بـ"**أولاد الخايبة**" [4] ، وهي مداخلة ترضي بحق المعنيين والمهتمين بمسائل التعليم لعل الباحث وبتواضع شديد احد هؤلاء ، لما تضمنته من بديع التشبيهات الفصحى والعامية التي استخدمت بأجادة من النائب .

المبحث الثالث

الموقف من مناهج التعليم

---

(1) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية الحادية عشر، الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1947، الجلسة 33 في 24حزيران1947، المصدر السابق، ص601.

(2) بعد الرجوع الى المصادر الأولية (تقارير سير المعارف) نجد ان ميزانية المعارف لعام 1948 هي 5،11% ، وان كثرة التناقضات في الارقام بين ما تنشره الحكومة في تقاريرها وبين ما يذكره النواب قد ولدت لدى الباحث قناعة بان كلام النواب هو الصحيح ، لعدم اختلاف أي طرح لاي نائب عن الاخر ... كما ان من مصلحة الحكومة الاتيان بارقام مضللة في تقارير سير المعارف لبيان اهتمامها الوهمي في الميزانية .

(3) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية الثانية عشر،الأجتماع الأعتيادي لسنة 1948، الجلسة 42 في 15آيار 1949، المصدر السابق ، ص700.

(4) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية الثانية عشر ، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1950، الجلسة 24 في 18 آذار 1951،(بغداد : مطبعة الحكومة ،1951)، ص281.

زخرت مداخلات النواب في موضوعات التربية والتعليم بالاهتمام الجاد في المناهج المتبعة من قبل وزارة المعارف ، باعتبارها السبيل لرسم الخطوط الاساسية التي ينطلق منها النشئ الجديد في التاسيس والابداع لمختلف مفاصل الحياة ... فكان "**النقد**" و"**التنبيه**" و"**التأنيب**" احياناً ادوات هجومية يستخدمها النواب عند الضرورة خلال مناقشاتهم للسياسة التعليمية و"**المناهج**" المتبعة في توجيه تلك السياسة ، فقد دعا سلمان الشيخ داود (بغداد) وزير المعارف وزملائه النواب الى التكاتف وتكثيف الجهود لإصلاح مناهج الدراسة بكافة مراحلها بما يتلائم مع اعداد "**أجيال كفوءة** " تاخذ على عاتقها اعمار الوطن ...داعيا الى التمثل بالمناهج المصرية من خلال فتح قنوات اتصال معرفية مع مصر التي "**اشتهرت باصلاحها المستمر والمثمر في مناهج الدراسة**" [1] ملمحاً الى عكس ما هي عليه وزارة المعارف العراقية لافتقارها الاصلاح الفعال في مناهج التعليم .

وفي مجمل حديث مطول عن بعض الامور "**الاخلاقية**" ، بين النائب شفيق نوري السعيدي (بغداد)اهمية اقرار وزارة المعارف تدريس مادة "**القران الكريم**" في المدارس الابتدائية بصورة "**اعتيادية**" ، وفي المدارس الثانوية بصورة "**واسعة وقوية**" ومع التفسير ، كي نضمن " **تخريج أجيال راسخة العقيدة ثابتة المبدا**" يمكن حتى من خلالها محاربة بعض "**الطقوس الدينية**" التي لاتتناسب مع " **مدنية القرن العشرين**" [2] ، ويجد الباحث هنا ان دعوة النائب هذه ذات بعد اصلاحي ديني يبدأ بادخال مناهج جديدة تفضي الى اصلاح وتغيير في عادات وتقاليد الناس الدينية ... متخذة من القران الكريم الانطلاقة لذلك.

وقد لاحظ الباحث ومن خلال ماجاء في محاضر جلسات النواب ،ان وزير المعارف نجيب الراوي وبعد مرور اكثر من عامين على مداخلة النائب السابقة ، قد اشار في خطبة تفصيلية عن سير المعارف الى مسالة سعي الوزارة لتنسيق المناهج الدراسية بما يتناسب مع حاجة البلاد العلمية والثقافية، ووفق بناء اخلاقي متين ، وكان في ذلك صدىً لما اراده (الحلة) قبل عامين [3] .

و اعترض النائب علي كمال (السليمانية) على المناهج المتبعة في المدارس الابتدائية ، وهي نفس مناهج مدارس نيويورك التي وجدها "**غير ملائمة لمحيطهم ومداركهم**" ،حيث لايمكن ان يعطى الطالب في مدينة الرميثة او جبال شقلاوة ، نفس ما يدرس في نيويورك او لندن ، داعياً وزارة المعارف الاخذ بعين الاعتبار الفوارق "**المجتمعية والمناطقية**" في تطبيق مناهج الدراسة تلك [4].

وانطلاقاً من ضرورة وجود "**تناغم عقلي**" بين مناهج الدراسة ومدارك الطلبة دعا علي كمال ايضاً الى تدريس طلاب الأرياف مبادئ الزراعة الحديثة والطرق التي تكفل تكثير الانتاج وتنويع الزراعة وانواع

---

(2) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية التاسعة ،الأجتماع الأعتيادي لسنة 1941، الجلسة 39 في 25 نيسان1942،(بغداد : مطبعة الحكومة،1942)، ص524.

(1) المصدر نفسه، ص527.

(2) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية الثانية عشر، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1948، الجلسة 42 في 15 آيار 1949، المصدر السابق ، ص693.

(3) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية الثانية عشر،الأجتماع الأعتيادي لسنة 1949، الجلسة 34 في 15 آيار 1950، المصدر السابق،ص511.

الزرع وغيرها من الامور التي يستفاد منها طلاب الارياف اكثر " **من ان نعلمهم اسم امبراطور الحبشة او عمق البحر الاطلنطيكي او اسماء عواصم دول جنوب امريكا** " [1] ، ويرى الباحث مدى اجادة النائب في المداخلتين السابقتين في المقارنة بين مجموعة متناقضات فكرية ، كفيلة في ان تجعل وزارة المعارف تعيد النظر الف مرة في تلك المناهج بما يتلائم والحاجات والقابليات للفرد والمجموع بين مايدرس فعلاً وبين ما يجب تدريسه .

ومن باب الاهتمام بتدريس اللغات المحلية تطرق النائب بهاء الدين نوري (السليمانية) الى موضوع التعليم باللغة الكردية ، مبيناً بان له اهمية كبيرة في تاهيل موظفي الكرد ليتبوءوا مناصب ادارية في المنطقة الشمالية ، فضلاً عن أهميته في "**وحدة البلاد**" ، ولأجل التفاهم ، واستشهد بتصريح صالح جبر بهذا الخصوص في المجلس النيابي في السادس من حزيران 1947 ، والذي ربط عدم وجود موظفين من الكرد والاحداث المؤلمة[2] . التي جرت هناك عندما ذكر ما نصه : "**ان النتائج المحزنة والمؤلمة التي نراها اليوم في الشمال من بلادنا هي امور ناتجة عن عدم وجود موظفين من الاكراد يستطيعون القيام بواجباتهم في تلك المنطقة**" ، وقد أيد بهاء الدين نوري التصريح،وحث على ضرورة تنشئة موظفين وفق ما تقتضيه المصلحة العامة ، داعياً الى تفعيل "**قانون اللغات المحلية**"،لأن الطلبة الاكراد لا يفهمون اللغة العربية ويرسبون فيها . وأورد مثال على ذلك موضحاً بانه عندما كان وكيلاً لمتصرف السليمانية ، جاءت نسبة النجاح 1% في مادة اللغة العربية للمرحلة الابتدائية،وبين ان سبب ذلك يعود الى عدم تعليم الاطفال في السادسة من عمرهم لدروس اللغة العربية، ومن أجل التوضيح والمقارنة اشار بهاء الدين الى ان العراق ليس البلد الوحيد المتعدد القوميات واللغات، بل هنالك الكثير من الدول ،ومنها بريطانيا . وعليه دعى المسؤولين في الحكومة [3] الى الاهتمام باللغة الكردية قائلاً ما نصه : "**والآن أتريدون ان تخلقوا شعباً متحداً من هذه المملكة إذاً علموهم ودرسوهم بلغتهم يا أولي الامر ثم أجبروهم على تعليم اللغة العربية**" . وقدم اقتراحاً لتعليم الطلاب اللغة العربية ، بان تكون صفوف المدارس الابتدائية سبعة صفوف في الشمال بدلاً من ستة صفوف ، ويتم توزيع ساعاتها على ايام السنة لتضيف في زيادة تعليم اللغة العربية[4] .

المبحث الرابع :- الموقف من مشروع الجامعة والبعثات العلمية .

---

(4) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية الثانية عشر،الأجتماع الأعتيادي لسنة 1949، الجلسة 34 في 15 آيار 1950، المصدر السابق،ص512.

(1) المقصود بهذه الأحداث تجدد الحركات البارزانية في أعقاب عودة الملا مصطفى البارزاني وشقيقه أحمد البارزاني من ايران الى العراق ، بعد تقويض (جمهورية مهاباد) من قبل قوام السلطنة رئيس وزراء ايران . للتفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج7 ، ص171 .

(2) لم يجب احد من المعنيين الحكوميين على نوايا وزارة المعارف ، على الرغم من انها شكلت لجنة خاصة لغرض وضع خطة عامة لتدريس اللغة العربية في المدارس الكردية ، ضمت وزير المعارف توفيق وهبي رئيساً للجنة ، وعضوية كل من بهاء الدين نوري ومحي الدين يوسف وحسن جواد ومصطفى علي . ينظر : "المعلم الجديد" ، (مجلة) ، بغداد ، السنة الثانية عشر ، كانون الثاني 1948 ، ص191 .

(3)محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية الحادية عشر،الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1947 ، الجلسة 28 في 16 حزيران 1947 ، المصدر السابق ، ص497 .

اخذ موضوع الجامعة العراقية ومناقشة الاسس والمبادي التي يجب ان تقوم عليها مأخذه في مناقشات المجلس النيابي ومنذ البدايات الأولى لتأسيس المجلس[1]، وأستمرت النواب بأغناء تلك الإجتماعات بحثا وأسئلةً وطلبات خلال مدة البحث (1939–1958) ، كانت بواكيرها عند النائب جاسم امين(بغداد) الذي اعاد ما طرحه سابقا على اذهان وزير المعارف توفيق وهبي حول مشروع الجامعة العراقية ، مذكراً اياه بالوعود الكثيرة التي اتخذتها الوزارة لتقديم لائحة بتأسيس وعمل مقترح الجامعة الى مجلس النواب ، متسائلاً عن "**مكان القبر الذي دفن فيه المشروع**" كتعبير يدلل على حالة اليأس التي تملكت النائب من تلك الوعود التي تمنى ان يأتي الوقت المناسب لـ"**حفر هذا القبر**" وأخراج هذه اللائحة الى حيز الوجود ليتمكن الشعب العراقي من ان يرى جامعة حديثة في بلاده [2] .

في حين استبعد النائب عبد المجيد عباس (العمارة) ان يرى مشروع الجامعة العراقية النور مهما طالت النقاشات والاراء حوله ، واضعاً ابهامه على اصل الجرح في هذا المشروع ،الا وهو "**عدم وجود المال الكافي**" للشروع بالخطوات العملية لانشاء الجامعة ، محملاً وزارة المعارف سياسة "**التقتير**" و "**البخل**" التي تسير عليها في التعامل مع الموضوع[3].

وطرح نواب المعارضة في غير مرة مشروع تأسيس جامعة بغداد وضم الكليات والمعاهد القائمة فعلاً إليها، فنبه النائب عبد الرحمن الجليلي (الموصل) وهو احد اقطاب المعارضة في المجلس الحكومة الى مدى المنفعة الاخلاقية والعلمية والتربوية التي ستجنيها الوزارة جراء ذلك المشروع ، بالاضافة الى اهية الجامعة في منع انشغال الطلاب في الامور السياسية وتحولهم نحو التعليم على حد تعبير النائب [4] ، ويرى الباحث ان النائب قد اخفق عندما حاول اقناع الحكومة بصرف الطلاب الى التعليم بدلاً عن السياسة ،حيث ان الجو الجامعي – وكما سيمر بنا في الفصل القادم – ملئ بالاطلاع والتفاعل مع الأحداث السياسية التي تمر بها البلاد لما تفرضه طبيعة الثقافة وا لتعليم العالي من احساس قوي لدى الطلاب بضرورة لعب دور مؤثر في تلك الاحداث ايماناً منهم بانهم نخبة المستقبل.

وبحلول عام 1956 تسائل عبد المجيد القصاب نائب بغداد بألم واستغراب بعد كل هذه السنوات الطوال من الطروحات والمداخلات "**أين قانون الجامعة ؟**" مشيرا الى الجهود التي بذلتها الوزارة ايام استيزاره في ارسال اسئلة واستفسارات الى جامعات اكسفورد وكمبريدج ولندن ، واستقدام الاساتذة المختصين من مصر ولبنان وسوريا ، وبالفعل تم اعداد قانون من (11) مادة يسير شؤون الجامعة ولم يبق الا التصويت عليه...

---

(4) للاطلاع حول ما دار في تلك الدورات حول مشروع الجامعة ينظر:حيدر غانم ،موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية في العراق 1925–1939، رسالة ماجستير ،(جامعة الكوفة :كلية الاداب، 2011) ، ص65.

(5) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية الحادية عشر، الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1947، الجلسة 33 في 24حزيران 1947، المصدر السابق، ص 605.

(1) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية الحادية عشر، الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1947، الجلسة 33 في 24حزيران 1947، المصدر السابق، ص 607.

(2) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية الثانية عشر، الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1948، الجلسة 10 في 17 تموز 1948، المصدر السابق، ص 138.

متسائلاً مرة اخرى "**هل هذه عناية معاليه بالتعليم الجامعي**" (72) والكلام موجه الى وزير المعارف منير القاضي .

ومن الجدير بالذكر ان النواب وتشجيعاً منهم لمشروع الجامعة ، لم يكتفوا بالمطالبات المتكررة الاظهار هذا المشروع ، بل باركوا ظهوره عندما اصبح حقيقة واقعة (73)، فقد بارك عبد الغني المنتفكي نائب المنتفك المجلس على تأسيس الجامعة الذي عده "**حدثاً تاريخياً**" في حياة هذه البلاد ، جاء بعد معاناة وانتظار طويل (74) ، في حين رحب عبد المجيد محمود نائب المنتفك بتأسيس جامعة بغداد لما لها من علاقة بالغة في توجيه الجيل ، معرباً عن اسفة عن تأخر المشروع طيلة هذه الفترة ... وخصوصا ان بغداد عرفت معنى الجامعة منذ العهد العباسي وتأسيس المدرسة المستنصرية سنة 1227م (75) ، والتي كانت اقرب الى مفهوم الجامعة منها الى المدرسة (76) ، في عرض تاريخي عن البدايات الأولى لتأسيس اشهر المدارس في العصور الإسلامية المتقدمة والذي وجده الباحث عرض تأنيبي موجه للحكومة التي هي وحدها تتحمل مسؤلية التأخير في تنفيذ هذا المشروع .

وفي انتقاد قدمه النائب نظيف الشاوي (الدليم) يحمل معنى كبير يتعلق بمبدا المحسوبية والمنسوبية الذي وجد ان الحكومة سائرة عليه في ارسال البعثات العلمية حيث أصبحت حكرا على اولاد الاغنياء الذين ينجحون في اختبار البعثات دون اقرانهم من اولاد الفقراء ، مطالبا في مقارنة مؤسسة على بديهيات إجتماعية بـ"**الاستفادة من مواهب اولاد الفقراء الذين يكونون بسبب ظروفهم الحياتية اكثر تطلعا للارتقاء بمستوياتهم العلمية في حين ان اولاد الاغنياء تقوم حياتهم على البذخ والترف وعدم الاهتمام وبالتالي لاينجحون في مسألة البعثات فتخسر البلاد جراء ذلك الكثير**" [1]، في حين دعى النائب غازي العلي (بغداد) وزارة المعارف الى التشبة بالتجربة اليابانية عند بدء نهضتها في ارسال البعثات وهي اختيار الطلاب على اساس "**الكفاءة والقابلية العلمية**" لا على اساس "**المحسوبية والمنسوبية**" مما يضر بـ"**مصلحة المملكة**" ويضر "**مستقبل البلاد العلمي**" [2] .

وفي السياق نفسه اكد النائب عبد الكريم كنة (بغداد) ان أغلب من ارسل الى البعثات العلمية هم من "**ذوي الشفاعات**" الذين تربطهم صلة باحد المسؤولين في وزارة المعارف ، مشيرا الى خطورة هذا المنهج على مستوى العملية التعليمية في المستقبل داعيا الى "**فتح الباب على مصراعية ليستطيع كل من يتمكن ان يتعلم بالاستفادة في فرصة البعثات** " [3].

و انتقد النائب عبد الهادي البجاري (البصرة) ارسال وزارة المعارف لـ (150) طالب للبعثات الدراسية للعام الدراسي 1946–1947 مشيرا الى قلة هذا العدد قياسا بالزيادة الملحوضة في ميزانية المعارف

---

(1) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية العاشرة،الأجتماع الأعتيادي لسنة 1945 الجلسة 31 في 25 نيسان 1946 ، المصدر السابق ،ص 308 .

(2) محاضر مجلس النواب ، المصدر السابق ، ألدورة الأنتخابية الثانية عشر،الأجتماع الأعتيادي لسنة 1949 ، الجلسة 34 في 15 آيار 1950، المصدر السابق ، ص507

(3) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية الثانية عشر، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1948، الجلسة 42 في 15 آيار 1949 ، المصدر السابق،ص 705.

لارسال البعثات لكي تجاري النقص الحاصل في السنوات السابقة في اعداد البعثات الامر الذي ترتب عليه خلل في الكادر التدريسي المتقدم ، حيث يقول " **بسبب قلة اعداد البعثات العلمية اضطرت وزارة المعارف الى تعيين معلمين ومعلمات من الملاك الابتدائي في المدارس الثانوية لسد الشواغر الحاصلة فيها مما اضعف المستوى العلمي في هذة المدارس بشكل فظيع**" [1] .

ومن الجدير بالذكر ان اهتمام النواب بمسألة البعثات لاقى استجابة متواضعة من قبل الحكومة سجلته محاضر مجلس النواب من خلال استعراض الوزراء المسؤولين على تنظيم البعثات العلمية لخطط واعمال حكوماتهم ... فمثلاً ذكر وكيل وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي في حكومة نوري السعيد العاشرة مؤكداً بـ" **السعي لدى دول العالم المتقدم للتنسيق بشؤون البعثات**" **(84)** دون تقديم أي ضمانات او وعود تذكر ، وكذلك ما جاء على لسان وزير المعارف خليل كنة في حكومة نوري السعيد الحادية عشر قائلاً " **اود ان اطمئن النواب المحترمون بأن وزارة المعارف مهتمه بوضوع زيادة عدد البعثات** " **(85)** ، وهو ما لم يأتي متناغماً مع ذلك الحرص الكبير الذي لاحظناه من قبل النواب في تطوير البعثات العلمية .

الخاتمة :-

1- باستثناءات قليلة لا تتجاوز ال20 % يلاحظ عدم وجود تفاعل حقيقي من لدن الحكومات المتعاقبة من 1939 – 1958 ، تجاه طروحات النواب في ما يخص السياسة التعليمية ... مما جعل من تلك الطروحات تدور في اطار عاطفي نابع من احساس حقيقي لحاجة ملموسة يقابلها ردود تبريرية من الوزراء المسؤولين لاتخرج نسبتها الكبيرة عن الاطار الاعلامي .
2- غابت المراة وهمومها وهواجسها وطموحها في التعليم ،في الغالبية العظمى من طروحات ومداخلات النواب وفي مجمل مدة البحث ، ماخلا مداخلتين فقط ذكرت المراءة بشكل هامشي لايتناغم مع رغبتها في التعليم ، الأمر الذي يثير اكثر من سؤال لدى الباحث اهمها هل العملية الديمقراطية في مجلس النواب تسير بتراجع خصوصا ان الباحث اطلع على عدد من مداخلات النواب قبل عام 1939 تطالب بتعليم المرأة ؟ ام هل استكملت المرأة جميع احتياجاتها ومتطلباتها من التعليم ولم تشكو من شي يستحق المطالبة به وهذا سؤال افتراضي لم يستكمل حتى يومنا هذا ؟ ام هل استنتج النواب بان وزارة المعارف لم تسطتيع ان تذهب ابعد من " **اضعف الإيمان**" ان جاز لنا التعبير لتنظر بعده في شؤون المراة .
3- من الملاحظ ان عدد غير قليل من طروحات النواب في مجال التعليم ، لم تقتصر على النقد وابراز العيوب والسلبيات ، بل تعدتها الى طرح بعض الحلول لمختلف الاشكاليات ، اعتمدت في اعمها

---

(4) محاضر مجلس النواب ، ألدورة الأنتخابية الحادية عشر، الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1947 ، الجلسة 33 في 24حزيران1947 ، المصدر السابق ، ص600.

الاغلب على تجارب علمية واقعية نابعة من حاجات حقيقية عاشوها ولمسوها من خلال احتكـــاكهم بالمجتمع .

4- يلاحظ من خلال طروحات النواب وخصوصاً في مجال التعليم ان الاراء والطلبات ووجهات النظر قد اشترك فيها نواب المعارضة مع نواب الحكومة ، الامر الذي يعبر عن احساس عالي بالمسؤولية تجاه بناء اجيال كفوءة بغض النظر عن الاتجاه السياسي او الحزبي للنائب .

الملاحق :-

جدول رقم (1)

ميزانية وزارة المعارف بالمقارنة مع الميزانية العامة 1939-1958[1]

السنة المالية	الميزانية العامة	ميزانية المعارف	النسبة المئوية
1940-1939	6361148	810477	%12،7
1941-1940	7144910	848168	%11،8
1942-1941	7701187	855540	%11،1
1943-1942	10620822	1131414	% 1،6
1944-1943	13749321	1515542	%11

(1) الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على المصادر التالية : الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، التقرير السنوي عن ســـير التربيـــة والتعليم لسنة 1957-1958، (بغداد: مطبعة الحكومة،1959)، ص4؛ الحكومة العراقية ، وزارة المالية،التقرير الســـنوي لمديريـــة المحاسبات العامة للسنة المالية 1959،(بغداد: مطبعة الحكومة،1963)، ص17.

1945-1944	15484752	1335475	%8،6
1946-1945	17563230	1611843	%9،1
1947-1946	18428567	1737604	%9،4
1948-1947	18742657	2157315	%11،5
1949-1948	21947994	2572652	%11،7
1950-1949	20840906	2597048	%12،5
1951-1950	25717229	3599231	%13،8
1952-1951	30820227	4092917	%13،2
1953-1952	44480289	4946731	%11،1
1954-1953	50157017	6786927	%13،5
1955-1954	53798028	8517568	%15،8
1956-1955	55200908	10044575	%18،2
1957-1956	66032455	12457077	%18،9
1958-1957	70693430	14327604	%20،3

ويلاحظ من خلال هذا الجدول ان ميزانية المعارف قد شهدت تراجعاً ملحوظاً في تخصيصاتها المالية في الاعوام 1940-1945 وذلك بسبب ضروف الحرب العالمية الثانية حتى بلغت في العام الدراسي 1944-1945 نسبة 8،6% من الميزانية العامة في حين كانت في العام الدراسي 1938-1939 بنسبة 12،9%[86] وهذا يفسر اثر الحرب على التعليم بشكل عام حيث يعزو بعض الباحثين ذلك الامر الى قلة عوائد العراق النفطية بسبب تحكم الشركات الاجنبية الاحتكارية بانتاج النفط، علاوة على اغلاق انبوب نفط حيفا بسبب احداث حرب فلسطين عام 1948[87] ...،الا ان الميزانية عادت من جديد للانتعاش في السنوات اللاحقة حتى وصلت نسبتها الى 18،9% من الميزانية العامة في العام الدراسي 1956-1957، الامر الذي دعا الوزارة الى توضيف تلك الزيادة في توسيع نطاق التعليم كما ونوعا من خلال التوسع في عدد المدارس وبالتالي الزيادة في عدد الطلاب والمدرسين (88) مما ينعكس بصورة ايجابية على سير التعليم في البلاد.

المصادر والمراجع :-

الوثائق الرسمية غير المنشورة

1. د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم 311/1902 ، الانظمة والقوانين ، 1\1\1938--18\3\1942.
2. د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، ملفة رقم 32120/35 ، اللجنة العامة للمنـــاهج لسنة 1945-1946، 1945/9/1، و1.

الوثائـــــق الرسمية المنشـــــورة

أ – محاضر جلسات مجلس النواب :-

1. محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1939،(بغداد : مطبعة الحكومة ،1940).
2. محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1941،(بغداد : مطبعة الحكومة ،1942).
3. محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة1942،(بغداد : مطبعة الحكومة،1943).
4. محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة1948،(بغداد : مطبعة الحكومة ،1949).
5. محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948،(بغداد : مطبعة الحكومة ،1949).
6. محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949،(بغداد : مطبعة الحكومة ،1950).
7. محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950،(بغداد : مطبعة الحكومة ،1951).

– مطبوعات وزارة العدلية :-

1. د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة (قانون المعارف رقم 57 لسنة 1940)، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1941).

– مطبوعات وزارة التخطيط :-

1. الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، التقرير السنوي عن سير التربية والتعليم لسنة 1957-1958، (بغداد: مطبعة الحكومة،1959) .

_ مطبوعات وزارة التخطيط :-

1. الحكومة العراقية ، وزارة المالية،التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة للسنة المالية 1959،(بغداد: مطبعة الحكومة،1963) .

- جداول كبار موظفي الدولة :-

1. د.ك.و،الوحدة الوثائقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1941، (بغداد : مطبعة الحكومة ، 1941)، ص16

الرسائل والاطاريح الجامعية :-

1. خالد سلمان احمد العبيدي ، تقويم التعليم الإلزامي في العراق ، رسالة ماجستير ،(جامعة بغداد: كلية التربية، 1982) .
2. رشا هشام جميل العاني، الاثار الأجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق 1939-1945، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد،1999) .

3. صالح محمد حاتم ، تطور التعليم في العراق 1945–1958 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه ،(جامعة بغداد:كلية الاداب ،1994) .
4. عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925–1958، اطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل : كلية الاداب، 1939) .
5. غازي دحام فهد المرسومي،التعليم في العراق 1932–1945 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير،(جامعة بغداد: كلية الاداب،1986) .
6. حيدر طالب حسين الهاشمي، صادق البصام ودوره ألسياسي في العراق، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد، 2000) .
7. نجلاء عبد الوهاب احمد ، دراسة مشكلة الأمية والتخطيط لمحوها باستخدام الطرائق الإحصائية ، رسالة ماجستير ،(جامعة بغداد : كلية الإدارة والاقتصاد ، 1977) .
8. حيدر غانم ،موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية في العراق 1925–1939، رسالة ماجستير،(جامعة الكوفة :كلية الاداب، 2011) .

المراجع العربية والمعربة:

1. جميل صلبيا، مستقبل التربية في العالم العربي ،(بيروت: مكتبة الفكر الجامعي،1967) .
2. حسن الدجيلي ،تقدم التعليم العالي في بغداد،(بغداد:مطبعة الارشاد،1963) ،ص131–133 .
3. حميد رزاق نعمة الموسوي، دور نواب البصرة في المجلس النيابي 1925–1958، اطروحة دكتوراه،(جامعة البصرة: كلية الاداب، 1997) .
4. ستيفن همسلي لونكريك العراق الحديث من سنة1900–1950،ترجمة سليم طه التكريتي،(بغداد: دار الفج، 1988)،ج2.
5. سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1932–1945،(بغداد: مكتبة اليقظة العربية، 1988) .
6. سعيد حميد سعيد واخرون، واقع العمل في مجال محو الامية في الجمهورية العراقية بعد ثورة 17–30 تموز التقدمية، (بغداد: د.م ، 1977) .
7. صالح فليح حسن ،جغرافية التعليم الابتدائي في العراق،(بغداد: مطبعة دار السلام،1979) .
8. طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ، تحقيق خلدون ساطع الحصري،(بيروت: دار الطليعة ، 1967).
9. عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال الى الاستقلال،(بغداد: مطبعة العاني، 1967)، ص157.
10. عبد الرحمن البياتي، سعيد القزاز و دوره في سياسة العراق حتى عام 1959،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2001) .
11. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ،ط6،(بيروت: منشورات مركز الابجدية، 1982)، ج6،7.
12. عبد الرزاق الهلالي،نظرات في إصلاح الريف، ط2،(بيروت:دار الكشاف للنشر والطباعة، 1950).
13. علي نعمة الحلو، الاحواز ثوراتها وتنظيماتها 1914–1966،(النجف: مطبعة الغري، 1969) ، ج5.
14. فاضل البراك، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق ، (بغداد: دار الرشيد، 1984) .

15. محمد سعيد ابو طالب، تطور البحث التربوي من اجل التخطيط للتعليم الابتدائي في العراق خلال الفترة 1922-1972،(د.ك ، د.م ، 1974) .
16. مسارع الراوي، نحو استراتيجية جديدة للتعليم قي العراق ،(القاهرة:مطبعة التقدم،1974) ،ص32.
17. مصدق جميل ،التعليم والتنمية الاقتصادية ،(بغداد: دار الرشيد،1981) .

- **الموسوعات**

1. عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق،(بغداد :مطبعة النجاح ، 1953)، ج1 .
2. محمد حسين الزبيدي ،التربية والتعليم، بحث منشور في موسوعة حضـــارة العــراق، (بغــداد:دار الحرية للطبع والنشر ،1984)،ج2 .

- **المجلات :**

" المعلم الجديد" ، بغداد، 1948 .